

IDA

الأفكار
تففيذها
تأثيرها

المؤسسة الدولية للتنمية

نحو 2030:

الاستثمار في النمو
والقدرة على المجابهة والفرص



المؤسسة الدولية للتنمية
مجموعة البنك الدولي



من نحن

المؤسسة الدولية للتنمية هي من مؤسسات مجموعة البنك الدولي ومعنية بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف المؤسسة، التي أُنشئت في عام 1960، إلى الحد من الفقر من خلال تقديم قروض (تُسمى "اعتمادات") ومنح لبرامج تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوتات وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للناس.

من المساعدات الرسمية المخصصة لها في شكل منح، أما البلدان المقترضة التي تواجه مخاطر متوسطة من حيث ارتفاع أعباء المديونية فتتلقى 50% من المساعدات في شكل منح. وتحصل بلدان أخرى على اعتمادات المؤسسة بشروط عادية أو بمزيج من الشروط بأجل 38 سنة و30 سنة على التوالي.

وإضافةً إلى القروض الميسرة والمنح، تقدّم المؤسسة مستويات عالية من تخفيف أعباء الديون، وذلك من خلال مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيض الديون متعددة الأطراف.

وفي السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2018، بلغت قيمة مجموع ارتباطات المؤسسة 24 مليار دولار، تم منح 21% منها في شكل منح. وفي السنة المالية 2018 شملت الارتباطات الجديدة 206 عمليات جديدة. ومنذ عام 1960، قدمت المؤسسة 369 مليار دولار لتمويل استثمارات في 113 بلداً. وقد زادت الارتباطات السنوية زيادة مطردة وبلغت في المتوسط حوالي 20 مليار دولار خلال السنوات الثلاث الماضية.

وتكّمل المؤسسة عمل ذراع الإقراض الأصلي في البنك الدولي- وهو البنك الدولي للإنشاء والتعمير. فالبنك الدولي للإنشاء والتعمير تم إنشاؤه ليعمل كمؤسسة أعمال ذاتية الاستدامة، وهو يقدم القروض والمشورة للبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتمتعة بالأهلية الائتمانية. ويشترك البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية في جهاز الموظفين ذاته وفي المقر الرئيسي نفسه، وهما يقيمان المشاريع وفق معايير صارمة واحدة.

وتُعد المؤسسة الدولية للتنمية من أكبر مصادر المساعدة للبلدان الأشد فقراً في العالم وعددها 75 بلداً، يقع 39 بلداً منها في أفريقيا. والمؤسسة هي أكبر مصدر منفرد لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في هذه البلدان.

تقوم المؤسسة بإقراض الأموال بشروط ميسرة. ويعني هذا أن سعر الفائدة على اعتمادات المؤسسة إما صفر أو فائدة منخفضة للغاية. وتتلقى البلدان المقترضة التي تواجه مخاطر عالية من حيث ارتفاع أعباء المديونية 100%

بالأرقام

أهم إنجازات المؤسسة الدولية للتنمية في فترة السنوات المالية 2011 إلى 2018

657
مليون



شخص تلقوا خدمات الرعاية الصحية

274
مليون



طفل تم تحصينهم

8.5
مليون



معلم تم تعيينهم و/أو تدريبهم



بالأرقام

أهم إنجازات المؤسسة الدولية للتنمية

657 مليون

شخص تمكنوا من الحصول على
خدمات مياه أفضل

(السنوات المالية 2011-2018)



44 مليون

شخص أصبح بمقدورهم الحصول
على خدمات الكهرباء المحسنة

(السنوات المالية 2015-2018)



ما نقوم به

غالباً ما تعجز بلدان العالم الأشد فقراً عن اجتذاب ما يكفي من رؤوس الأموال لمساندة احتياجاتها الإنمائية الملحة، وبالتالي تعتمد على المعونات من المؤسسات المتعددة الأطراف والحكومات المانحة كمصدر بالغ الأهمية للتمويل.

والحالات الطارئة في 26 بلدا مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة في خمس قارات. وقُدِّمت الأموال من هذه النافذة بالإضافة إلى المخصصات العادية التي تقدمها المؤسسة لهذه البلدان.

تُستكمل عمليات المؤسسة بإجراء دراسات تحليلية تساند تصميم السياسات الرامية إلى الحد من الفقر. وتقدم المؤسسة المشورة للحكومات بشأن سبل توسيع قاعدة النمو الاقتصادي وحماية الفقراء من الصدمات الاقتصادية.

وتقوم المؤسسة أيضاً بتنسيق مساعدات الجهات المانحة لتقديم العون والإغاثة للبلدان الفقيرة التي لا تستطيع إدارة أعباء خدمة ديونها، ولديها نظام لتخصيص المنح للبلدان المعنية بناءً على حجم مخاطر أعباء المديونية، حيث تم تصميم هذا النظام لمساعدة البلدان على ضمان استمرار قدرتها على تحمل هذه الأعباء.

وتولي المؤسسة أهمية كبيرة للأثر الإنمائي وتُعتبر منبرا يتسم بالشفافية وفعالية التكلفة لتحقيق النتائج. (طالع المزيد حول قياس النتائج أدناه). فعلى سبيل المثال، خلال فترة السنوات المالية 2011-2018، أدى التمويل الذي قدمته المؤسسة إلى تطعيم 274 مليون طفل، وتحسين خدمات مياه الشرب لنحو 86 مليون شخص، وتعيين و/أو تدريب أكثر من 8.5 مليون معلّم.

يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني لمعرفة المزيد عما نقوم به ومطالعة آراء المانحين وغيرهم بشأننا على:

ida.worldbank.org, www.facebook.com/ida.wbg, www.twitter.com/wbg_ida, و www.youtube.com/worldbank

والمؤسسة الدولية للتنمية هي مؤسسة تتعامل مع قضايا متعددة حيث تساند طائفة متنوعة من الأنشطة الإنمائية مثل التعليم الابتدائي، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والزراعة، وتحسين مناخ ممارسة أنشطة الأعمال، والبنية التحتية، والإصلاحات المؤسسية. وتمهد هذه الإجراءات التدخلية الطريق نحو تحقيق المساواة، والنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ورفع مستويات الدخل، وتحسين الأحوال المعيشية. وخلال الفترة من 1 يوليو/تموز 2017 حتى 30 يونيو/حزيران 2020 (التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية)، تركزت عمليات المؤسسة بوجه خاص على خمسة محاور للتركيز، هي كالتالي: تغيّر المناخ، والمساواة بين الجنسين، والصراع والعنف، والوظائف والتحول الاقتصادي، والحوكمة والمؤسسات.

ومن المتوقع أن تتيح الموارد التمويلية من التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة، على سبيل المثال لا الحصر، خدمات الرعاية الصحية والتغذية الأساسية لنحو 400 مليون شخص، والتطعيمات لحوالي 130-180 مليون طفل، والولادات الآمنة لنحو 20 مليون سيدة عبر توفير العاملين الصحيين المهرة. وسيستفيد نحو 45 مليون شخص من إمكانية الحصول على مياه نظيفة، ومن المتوقع أن يستفيد أكثر من 300 مليون طفل من تدريب 9-10 ملايين معلّم.

إن الكثير من المشكلات التي تواجهها البلدان النامية لا تراعي الحدود. ومن خلال المساعدة في التصدي لهذه المشكلات، تقدم المؤسسة المساندة لمعالجة الشواغل الأمنية والبيئية والصحية وتعمل على منع تحول هذه التهديدات إلى مشكلات عالمية النطاق.

وفيما يتعلق بالشركاء المساهمين، توفر المؤسسة قناة تتسم بالكفاءة لتوجيه المساعدات الإنمائية إلى البلدان الأشد فقراً. ولأن المساهمات المقدمّة إلى المؤسسة يتم تجميعها مع مدفوعات السداد من البلدان المتلقية سابقاً وحالياً لمساعدات من المؤسسة، فإن المؤسسة بذلك توفر مصدراً مهماً ومستقراً للتمويل يمكن للبلدان المؤهلة للاقتراض منها أن تعتمد عليه لتمويل أولوياتها الإنمائية.

والمؤسسة هي أيضاً شريك أساسي أثناء الأزمات والحالات الطارئة من خلال أدوات مثل نافذة التصدي للأزمات. وقدمت هذه النافذة المساندة للبلدان التي تمر بأزمات حادة مثل المجاعة في شرق أفريقيا واليمن، وهاييتي في أعقاب زلزال عام 2010، وبلدان غرب أفريقيا التي تضررت من تفشي وباء الإيبولا، ونيبال بعد وقوع زلزال عام 2015. ومنذ إدخالها في التجديد السادس عشر لموارد المؤسسة، قدمت هذه النافذة ثلاثة مليارات دولار للتصدي للأزمات

من 1960 إلى 2018، قدمت المؤسسة

369 مليار دولار استثمارات

في 113 بلداً.

#EndPoverty #IDAWorks

كيف تعمل المؤسسة الدولية للتنمية؟

تخضع المؤسسة لرقابة 173 بلدا هي البلدان المساهمة فيها والتي تشكّل مجلس المحافظين. ويدير الأعمال الإنمائية اليومية للمؤسسة موظفو العمليات بالبنك والحكومات والهيئات المنفذة.

كيفية تخصيص الموارد المالية للمؤسسة الدولية للتنمية.

تحتاج البلدان المقترضة من المؤسسة إلى التمويل الميسر بدرجة كبيرة للغاية. لكن مبلغ التمويل المتاح، الذي يتم تحديده بمجرد التعهد بتقديم المساهمات من جانب الحكومات المانحة، يكون أقل من احتياجات البلدان.

ضاعفت المؤسسة تمويلها للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات في دورة العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة.

#الهشاشة #ما بعد الصراع

ومن ثم، يتعيّن على المؤسسة اتخاذ قرارات بشأن كيفية تخصيص الموارد النادرة فيما بين البلدان المؤهلة للاقتراض. (انظر الإطار الخاص بالبلدان المقترضة). وتستند قرارات التخصيص إلى عدة معايير، من بينها مستويات الدخل بالبلدان وسجل أدائها في إدارة اقتصاداتها ومشاريع المؤسسة الجاري تنفيذها لديها. ولكي تكون البلدان مؤهلة للحصول على التمويل، فإنه يتعيّن عليها أولاً استيفاء المعايير التالية:

- « ضرورة أن يكون معدل الفقر النسبي، الذي يُعرّف بأنه نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، أقل من حد معين (يتم تحديده سنوياً). وفي السنة المالية 2018، بلغ هذا الحد 1165 دولاراً.
- « عدم التمتع بأهلية ائتمانية للاقتراض بشروط السوق، ومن ثم الحاجة إلى موارد ميسّرة لتمويل برنامج البلد الإنمائي.

وتحصل المؤسسة على مواردها المالية بصفة رئيسية عن طريق المساهمات التي تقدمها حكومات البلدان الأعضاء (انظر الإطار الخاص بالمساهمين في موارد المؤسسة). وتلتقي الجهات المانحة مرة كل ثلاث سنوات لتجديد موارد المؤسسة واستعراض إطار سياساتها. وتتألف عملية التجديد عادةً من أربعة اجتماعات رسمية يتم عقدها على مدار عام واحد. وبالإضافة إلى مسؤولي حكومات البلدان المانحة التي يزيد عددها حالياً عن 50 بلدا (المعروفين باسم "مندوبو المؤسسة الدولية للتنمية")، تتم دعوة ممثلي البلدان الأعضاء المقترضة للمشاركة بغية المساعدة في ضمان تلبية أطر سياسات وتمويل المؤسسة لاحتياجات البلدان. ويتم الإفصاح للجمهور عن أوراق السياسات التي تُناقش أثناء مفاوضات التجديد، وتُنشر مسودة اتفاقية تجديد الموارد على الموقع الإلكتروني ليبدى الجمهور ملاحظاته عليها قبل عقد الاجتماع الأخير لتجديد الموارد. ويتعاون موظفو المؤسسة أيضاً مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والمراكز البحثية حول العالم بصورة مستمرة.

وتم الانتهاء من أحدث عملية تجديد لموارد المؤسسة - التجديد الثامن عشر - في ديسمبر/كانون الأول 2016 وتنتج عنها إجراء تجديد قياسي بقيمة 75 مليار دولار لتمويل المشاريع على مدار فترة الثلاث السنوات التي تنتهي في 30 يونيو/حزيران 2020. واستحدثت المؤسسة أكثر التحولات جذرية في نموذجها المالي منذ تأسيسها عام 1960. وللمرة الأولى، ستزيد المؤسسة رأسمالها بمزج مساهمات المانحين مع مواردها المالية والأموال التي يجري الحصول عليها عبر أسواق الدين.

ويتيح البرنامج التمويلي قيمة ضخمة للأموال - كل دولار من مساهمات الشركاء يُولد نحو ثلاثة دولارات من الإنفاق - وهو من أقوى الالتزامات الملموسة حتى الآن لتعزيز التمويل بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لمحات سريعة عن المؤسسة الدولية للتنمية

تولي قيادة التحديات العالمية
بوصفها جزءاً من مجموعة البنك الدولي، تحقق المؤسسة الدولية للتنمية التواصل العالمي، والشراكات، والخبرات عبر كل القطاعات والمناطق.



توفير الموارد الحيوية
نافذة بارتباطات تبلغ ٧٥ مليار دولار للعملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة لتوسيع نطاق استثمارات التنمية.



التركيز على الفقر المدقع
يعيش ٥٠٠ مليون شخص أو ثلثا الفقراء المدقعين حول العالم في أفقر ٧٥ بلدا تساندها المؤسسة الدولية للتنمية.





شروط الإقراض. تقدم المؤسسة طائفة واسعة من المنتجات التمويلية، من المنح إلى القروض بشروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التي تراعي الاختلافات في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المؤهلة للاقتراض منها. ويمكن الاطلاع على أحدث شروط الاقتراض على هذا الموقع: <http://ida.worldbank.org/financing/ida-lending-terms>.

يتم تقييم البلدان بعد ذلك لتحديد مدى إجادتها في تنفيذ السياسات التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وذلك من خلال تقييم السياسات والمؤسسات القطرية. وهذا التقييم وأداء الحافطة يشكلان معاً تقدير أداء البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة. وبالإضافة إلى هذا التقدير، يُعتبر تعداد السكان ونصيب الفرد من الدخل من العوامل المحددة لتخصيص موارد المؤسسة. ويتم الإفصاح عن هذه التقديرات على الموقع الإلكتروني للمؤسسة: <http://ida.worldbank.org/financing/resource-management>.

لمحات سريعة عن المؤسسة الدولية للتنمية

الشفافية والمساءلة 
أفضل المراكز في:
جودة المساعدات الإنمائية
الرسمية 2018
(مركز التنمية العالمية)
مؤشر شفافية المعونة 2018
(انشر ما تمول)

قيمة المال 
كل دولار من إجمالي
مساهمات المانحين يتحول
إلى 3 دولارات تقريبا
من المساندة للتمويل في
دورة العملية الثامنة عشرة
لتجديد الموارد.

تشجيع التنمية 
المستدامة
منذ إنشاء المؤسسة تخرج
35 بلدا ولم تعد تعتمد
على المساندة من المؤسسة.
ويساعد الكثير منها حاليا في
تمويل المؤسسة.

البلدان المقترضة من المؤسسة الدولية للتنمية

هناك 75 بلدا مؤهلا حالياً للحصول على موارد من المؤسسة. وتعتمد أهلية الحصول على مساندة من المؤسسة، أولاً وقبل كل شيء، على معدل الفقر النسبي في البلد المعني، وهو ما يُعرّف بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الذي يقل عن حد معين.

وتساند المؤسسة أيضاً عددا من البلدان، من بينها العديد من البلدان الجزرية الصغيرة، التي تتجاوز الحد العملي الفاصل لأهلية الاقتراض ولكنها لا تتمتع بالأهلية الائتمانية اللازمة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وهناك بعض البلدان، مثل نيجيريا وباكستان، مؤهلة للاقتراض من المؤسسة بناء على متوسط دخل الفرد فيها، ولكنها تتمتع أيضاً بالأهلية الائتمانية اللازمة للحصول على بعض قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويُشار إلى هذه البلدان باسم "البلدان الخليطة".

انظر قائمة البلدان المقترضة من المؤسسة على: <http://ida.worldbank.org/about/borrowing-countries>

المساهمون في موارد المؤسسة الدولية للتنمية

رغم الظروف الصعبة في العديد من البلدان، فقد اتفق المجتمع الدولي في ديسمبر/ كانون الأول 2016 على تسريع وتيرة العمل على إنهاء الفقر المدقع من خلال الالتزام بتقديم تمويل قياسي. ويدل ذلك على إيمان شركائنا في مجال التنمية بأن الاستثمار في مستقبل البلدان الأشد فقراً هو استثمار في مستقبل جميع البلدان.

وتعكس هذه النتائج القياسية الجهود الكبيرة المشتركة لأكثر من 50 من الشركاء التقليديين والناشئين والجدد لتمديد مساهماتهم (حتى مارس/ آذار 2017) وكذلك اعتماد النموذج المالي الهجين الجديد. وشكلت بلدان مجموعة السبعة 69% من المساهمات المعادلة للمنح. كما أن المساهمات المقدّمة من المساهمين لأول مرة ومن البلدان المقترضة سابقاً من المؤسسة قدمت إضافة جيدة لمجموعة الموارد التمويلية العامة. وتؤكد هذه المساهمات على الدور المتزايد الذي تلعبه بلدان الأسواق الناشئة في تنمية البلدان الأفقر.

وكما حدث في عمليات تجديد الموارد السابقة، قدمت مجموعة البنك الدولي من مواردها الخاصة مساهمات في المؤسسة، مع تقديم البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية ما يزيد على 600 مليون دولار. واشتمل التجديد أيضاً على مساهمات من البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان التي لم تعد مؤهلة للاقتراض منها، وذلك من خلال حصيلة سداد الاعتمادات وتشديد الشروط وتسريع سداد الاعتمادات.

انظر قائمة المساهمين في المؤسسة الدولية للتنمية على هذا الموقع <http://ida.worldbank.org/about/contributor-countries>



كيف نعرف بأعمال المؤسسة الدولية للتنمية؟

والمستويات الأربعة هي: (1) ما يتحقق من تقدّم في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة؛ و(2) النتائج الإنمائية التي تساندها المؤسسة؛ و(3) فاعلية عمليات المؤسسة؛ و(4) الفاعلية التنظيمية للمؤسسة.

ويقوم نظام قياس النتائج بتكملة البيانات الأكثر تفصيلاً والمتاحة سابقاً عن نتائج المشاريع والنتائج في كل بلد وقطاع، كما يكمل الاستعراضات النوعية التي يتم إجراؤها على مستوى البلد والقطاع ومحور التركيز والمشروع.

منذ عام 2002، ظلت المؤسسة تقوم بقياس دورها في مساعدة البلدان على تحقيق النمو والحد من الفقر، وإبلاغ المانحين بمدى فاعلية ما يقدمونه من مساهمات. ويستخدم نظام قياس النتائج إطاراً متكاملاً للنتائج والأداء يُظهر مجمل النتائج المتحققة في مختلف البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة. ويُظهر هذا الإطار أيضاً ما إذا كانت المؤسسة تدير عملياتها وخدماتها بفاعلية وتعمل بكفاءة.

ويقوم إطار نظام قياس النتائج بتصنيف المؤشرات إلى أربعة مستويات. ويتبع أول مستويين مجمل النتائج الإنمائية لكل بلد ومساهمة المؤسسة في تحقيق هذه النتائج. ويرصد المستويان الآخران عناصر الأداء في مقابل معايير الأداء المتفق عليها.

مسار المستقبل للمؤسسة الدولية للتنمية

بلدان العالم فقراً على تحقيق النمو وخلق الفرص للمواطنين وتجعلهم أكثر قدرة على مواجهة الصدمات والأزمات.

يسمح نموذج التمويل الجديد، بدعم قوي من الجهات المانحة، للمؤسسة بزيادة التمويل لجميع البلدان المؤهلة للاقتراض، ومضاعفة التمويل للبلدان المتضررة من أوضاع الهشاشة والصراع (إلى أكثر من 14 مليار دولار)، وإتاحة ملياري دولار لأنشطة تساند اللاجئين والمجتمعات المضيفة. كما سيتيح موارد إضافية للتأهب للأزمات والتصدي لها، والتأهب لمواجهة الأوبئة، وإدارة مخاطر الكوارث.

سترفع نافذة جديدة للقطاع الخاص أنشأتها مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار 2.5 مليار دولار من رأسمال المؤسسة بغرض تعبئة ما لا يقل عن 6-8 مليارات دولار في استثمارات إضافية من القطاع الخاص في أفقر الأسواق وأكثرها هشاشة خلال السنوات الثلاث القادمة. وستؤدي هذه "النافذة" إلى التخلص من الاستثمارات التي تشكل في العادة مخاطر عالية، لكن لها تأثيراً إنمائياً قوياً محتملاً.

تعكس هذه الابتكارات استمرار جهود المؤسسة الدولية للتنمية في المشهد الدائم للتغير لتمويل التنمية. وتعمل المؤسسة بشكل مستمر مع البلدان المانحة والمقترضة في استكشاف طرق لمعالجة قضايا مثل الاستدامة المالية للمؤسسة، وأوضاع الهشاشة في البلدان، وغيرها من القضايا الإنمائية غير المحسومة. ويتمثل التحدي في الحفاظ على مشاركة العالم، والقطاع الخاص بشكل متمم، في تحقيق الطموحات العالمية لإنهاء الفقر المدقع.

تفرض البيئة المالية الراهنة تحديات أمام جميع المشاركين في جهود التنمية- بدءاً من البلدان المقترضة وصولاً إلى المانحين وإلى منظمات المجتمع المدني. وبينما تتيح أهداف التنمية المستدامة الجديدة فرصة بالغة الأهمية لإنهاء الفقر المدقع، فإن نطاق التحديات وتعقيدها يبرزان مدى عمق الالتزام والتمويل اللازمين لتحقيق هذه الأهداف. ومع أنه من المتوقع خلال السنوات العشر القادمة أن يتجاوز نصيب الفرد من الدخل في عدد من البلدان الحد الذي قرره المؤسسة، فإنه من الواضح أيضاً أن هذه البلدان ستظل تضم ملايين الفقراء الذين مازالوا بحاجة إلى مساندة شاملة، لاسيما أثناء فترة الانتقال من شروط الإقراض الميسرة إلى الشروط الأكثر تشديداً.

وبينما طرأت تغييرات كبيرة على أوضاع التمويل الإنمائي، فإن المساعدات الإنمائية الرسمية ستظل تمثل مصدراً رئيسياً للتمويل للبلدان المتعاملة مع المؤسسة، كما ستظل مساهمات المنح تشكل عنصراً رئيسياً في نموذج المؤسسة. غير أنه من الضروري استغلال هذا التمويل الميسر بطريقة أكثر ذكاءً من أجل تحفيز وتعبئة المزيد من رؤوس الأموال من القطاعين العام والخاص لمساندة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار جهودنا الرامية إلى الاستفادة من موارد مجموعة البنك الدولي لتلبية احتياجات البلدان النامية، اعتمدت المؤسسة الدولية للتنمية نموذجاً مالياً هجيناً جديداً. ولأول مرة، ستقوم المؤسسة بزيادة رأس مالها عن طريق مزج مساهمات الجهات المانحة مع الموارد الداخلية والأموال التي يتم جمعها من خلال أسواق الدين. وستساعد هذه الحزمة التمويلية أشد

بالأرقام

الإنجازات الرئيسية للمؤسسة في السنوات المالية 2011-2018

140 ألف



كيلومتر من الطرق تم مدها
أو إعادة تأهيلها أو تطويرها

86 مليون



شخص حصلوا على مصدر
محسن للمياه



تساعد المؤسسة البلدان على الانتقال من أوضاع الأزمات والهشاشة إلى الاستقرار، حيث تقوم بتجميع جهود المانحين وتكثيفها لإحداث الأثر المطلوب. **#التصدي للأزمات**

نتائج أعمال المؤسسة الدولية للتنمية

(يوليو/تموز 2017 - يونيو/حزيران 2018)

18.1 مليون طفل

تم تطعيمهم

9 ملايين شخص

استفادوا من إجراءات تدخلية تركز على التوظيف

36.8 مليون شخص

حصلوا على خدمات أساسية في مجال التغذية والرعاية الصحية والسكان

5931 كيلومترا

من الطرق تم إنشاؤها أو إصلاحها

6.24 مليار دولار

من الاستثمارات الخاصة قامت مجموعة البنك الدولي بتعبئتها في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة

530 ألف مدرس

تم تعيينهم و/أو تدريبهم

1.9 مليون مزارع

اعتمدوا تكنولوجيا زراعية محسنة

8.5 مليون شخص

حصلوا على منشآت أفضل للصرف الصحي

12.1 مليون شخص

شملتهم برامج شبكات الأمان الاجتماعي

8.9 مليون شخص

حصلوا على خدمات الكهرباء الجديدة أو المحسنة

13.2 مليون شخص

حصلوا على مصادر مياه محسنة

لماذا أنشئت المؤسسة الدولية للتنمية؟

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المعروف باسم البنك الدولي، في عام 1944 لمساعدة أوروبا على استعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية.

« المؤسسة من الرواد العالميين أيضا في مجال الشفافية وتخضع لتقييمات مستقلة أكثر صرامة من أي منظمة دولية. فعلى سبيل المثال، حلت المؤسسة لأول مرة في الفئة الأولى في مؤشر شفافية المعونات كل عام منذ إنشاء المؤشر عام 2010 حيث صنّفت في مراكز عالية بين بنوك التنمية المتعددة الأطراف.

« بالمثل، فإن تقييم عام 2018 الذي أجراه مركز التنمية العالمية ومعهد بروكينجز صنّف المؤسسة كواحدة من مقدّمي المساعدات الإنمائية الأعلى أداءً في المجتمع الدولي، وذلك استناداً إلى انخفاض التكاليف الإدارية للمؤسسة وتدفقات معوناتها الأكثر انتظاماً وكبر حجم مشاريعها مقارنةً بالمانحين الآخرين.

« كما أن مسح عام 2017 الذي أجرته مبادرة بيانات المعونات حول واطعي السياسات من 126 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل صنّف البنك الدولي في المركز الثاني من بين 56 من الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات متعددة الأطراف بناءً على تأثيره في وضع برامج العمل في البلدان النامية. ويشير التقرير إلى أن البنك الدولي "يعمل بما يفوق قدراته" لتحقيق قيمة مقابل الأموال.

وفي ظل مناخ تتعرض فيه موارد المانحين التمويلية لضغوط، تزيد الحاجة إلى أن يستفيد المانحون من القنوات المتعددة الأطراف على نحو أكبر وأفضل. وتتبوأ المؤسسة موقع الريادة بين تلك القنوات.

وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل اهتمام البنك، في غضون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية. وفي خمسينيات القرن العشرين، أضحت جلياً احتياج البلدان النامية الأشد فقراً لشروط أخف وطأة من تلك التي كان يقدمها البنك آنذاك، وذلك حتى يتسنى لها اقتراض رؤوس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو. وأدى ذلك إلى إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في عام 1960.

والآن، أصبحت المؤسسة معترفاً بها بوصفها مؤسسة عالمية ذات أثر تحويلي لا يمكن لفرادى المانحين الوطنيين مبادراته.

« تضطلع المؤسسة بدور ريادي في التصدي للتحديات العالمية. فبدءاً من مسانقتها لمجابهة آثار تغيّر المناخ وصولاً إلى خلق فرص عمل لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، تحشد المؤسسة جهود الآخرين لمعالجة القضايا الشائكة من أجل تحقيق المصلحة العامة وتساعد في جعل العالم أكثر أمناً.

« تعمل المؤسسة على إحداث تحولات. فهي تساعد البلدان على وضع حلول أدت فعلياً إلى إعادة تشكيل مشهد عالم التنمية - على مر تاريخها- بدايةً من تغيير الحلول الزراعية لملايين السكان في جنوب آسيا الذين واجهوا الجوع في سبعينيات القرن الماضي وصولاً إلى عملها الرائد في مجالات تخفيف أعباء الديون والتوقف التدريجي عن استخدام البنزين المحتوي على الرصاص.

« تواصل المؤسسة أعمالها في البلدان لفترات طويلة. فهي تبقى في البلد المعني بعد رحيل الكاميرات، لتؤكد على تحقيق نمو طويل الأمد وبناء القدرات لضمان استدامة النتائج.

« عندما يتم تجاهل الأشخاص الأشد فقراً لعدم إمكانية تحقيق أرباح من ورائهم، يأتي دور المؤسسة. فهي تتيح الكرامة وجودة الحياة لمئات الملايين من الفقراء بتوفير المياه النظيفة والكهرباء والمراحيض.

« تجعل المؤسسة العالم مكاناً أفضل للفتيات والنساء. فهي تعمل على القضاء على التمييز بين الجنسين الذي استمر لآلاف السنين من خلال إلحاق الفتيات بالمدارس، ومساعدة النساء على الحصول على التمويل لبدء مشاريع صغيرة، والمساعدة في نهاية المطاف على تحسين الآفاق الاقتصادية للأسرة والمجتمع المحلي.

« بالعمل مع مجموعة البنك الدولي، تعتمد المؤسسة نهجاً متكاملًا لتحقيق التنمية. وتساعد المؤسسة في تهيئة بيئات تتيح ازدهار التغيير وتمكّن القطاع الخاص من إطلاق استثماراته.

تبقى المؤسسة الدولية للتنمية
في بلد ما بعد رحيل
الكاميرات مؤكدة على أهمية
النمو الطويل الأجل والقدرة
على التأكد من استدامة
النتائج.

The World Bank
.H Street, N.W 1818
Washington, D.C. 20433 USA

ida.worldbank.org
www.facebook.com/ida.wbg
www.twitter.com/wbg_ida
www.youtube.com/worldbank
